المجلة المغربية للدراسات القانونية والاقتصادية
ISSN(P) : 1142-2489
Numéro 17, JUIN 2025
REMEJE
العدد 17، يونيو 2025
ISSN(E) : 3085-4555
Revue Marocaine des Eudes Juridiques et Economiques

تاريخ الحركة النسائية بالمغرب

History of the Women's Movement in Morocco

Bouchra Errossafi بوشرة الرصافي

باحثة في سلك الدكتوراه

كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة الحسن الأول سطات

ملخص:

يتناول هذا المقال تاريخ ظهور الحركة النسائية بالمغرب من خلال رصد السيرورة التاريخية، حيث أن ظهور الحركة النسائية في المغرب ارتبط بالنضال العالمي من أجل بناء مجتمع يسعى إلى تحقيق المزيد من الديمقراطية في ظل واقع محكوم برقابة سياسية متفاوتة القوة حسب الفترات الزمنية المختلفة لذلك فإنها تعتبر نتاج مسار تاريخي سياسي واقتصادي واجتماعي، عرفت تحولات وتغيرات كبيرة عبر تاريخها. ومن المعلوم أن نشأتها لا ترتبط بموقف أو بعامل وحيد منعزل، بل أنها نتاج تطور مستمر ومتماسك، يعكس التغيرات الاجتماعية والسياسية الرئيسية التي عرفها المغرب منذ الاستقلال حتى الآن..

Abstract:

This article examines the history of the emergence of the women's movement in Morocco through an examination of the historical process. The emergence of the women's movement in Morocco is linked to the global struggle to build a society that seeks to achieve greater democracy in the context of a reality governed by political control of varying strength depending on the period. It is therefore considered the product of a historical political, economic, and social process that has undergone major transformations and changes throughout its history. It is known that its emergence is not linked to a single, isolated position or factor, but rather is the product of a continuous and coherent development that reflects the major social and political changes that Morocco has experienced since independence until....

المقدمة:

عاشت المرأة المغربية إلى جانب الرجل مسيرة النضال ضد الاحتلال قبل الاستقلال، فاقتحمت مجال العمل المسلح وابتدأ الحضور النسائي يصبح واقعا معيشا في المغرب. ولم تبرز قضية المرأة كمعطى اجتماعي موجب للتفكير إلا بعد الاستقلال بسنوات لأن الاهتمام من طرف مختلف النخب الوطنية كان موجها نحو النضال من أجل التحرير[1] لذلك فإن الجزم بالمعرفة الدقيقة لتاريخ الحركة النسائية المغربية لا يمكن الجزم فيه وذلك لاعتبارين أساسيين:

كون الكتابات بخصوص هذا الموضوع كانت من صنع ذكوري، أراد بشكل واع أو غير واع تغييب دور المرأة في الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي عرفه المغرب من الاستعمار إلى اليوم، كما سبق وأن أسقط أسماء لامعة مثل السيدة الحرة، وعائشة القديسة، وغيرهن كثير، من كتب التاريخ التي ندرسها في المقررات المدرسية [(2)]، لكن العودة إلى الشيء القليل الذي توفر حول هذه البدايات تثبت بأن للحركة النسائية جذورا ضاربة في عمق تاريخ النضال من أجل الكرامة والمواطنة للإنسان المغربي.

ورغم أن هذه البدايات كانت جنينية في شكلها ومتعثرة في أساليبها إلا أن المؤكد هو أنها كانت من أجل النهوض بأوضاع المرأة ومن أجل حثها في الوجود كمواطنة تضطلع بالدور الذي كان حكرا على الرجال. خاصة وأن المجتمع المغربي يعرف تطورا مستمرا، وهذا التطور يقتضي حسب المنطق أن يتطور أفراده وعقلياته وثقافته.

وبناء عليه فإن الإشكالية التي ستتم معالجتها تتمثل في ما يلي ما هو مسار تطور الحركة النسائية:

وللإجابة على هذه الإشكالية سسيتم تسليط الضوء على أهم المراحل التي مرت منها الحركة النسائية وأهم خصائص كل مرحلة على حدى على الشكل التالي:

مراحل تطور الحركة النسائية المغربية

إن الحديث عن تاريخ الحركة النسائية بالمغرب، لا يمكن أن يتم بمعزل عن تاريخ وسيرورة تطور المجتمع المغربي، من أجل مقاومة الاحتلال، ونيل الحرية من جهة ثم إقرار الديمقراطية والحداثة في المغرب، ما بعد الاستقلال من جهة ثانية وكل مرحلة لها خصوصيتها ومميزتها وعرفت الحركة النسائية مرحلتين أساسيتين، وهما مرحلة ما قبل الاستقلال ومرحلة ما بعد الاستقلال.

الفرع الأول: مرحلة ما قبل الاستقلال: مرحلة التأسيس أو النشأة.

جاءت في سياق تميز بتأجج الكفاح الوطني لمناهضة الاستعمار الفرنسي واهتزاز البنى التقليدية المغربية، في المجال الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وفي منظومة القيم المجتمعية نتيجة الاختلال الذي أحدثه الاحتلال في بنية المجتمع المغربي، فقد اصطدمت البنية الثقافية الذكورية، والتقليدية للمجتمع، مع نموذج الفكر الليبرالي والتحرري وهو نموذج من جهة نخبة مغربية، درست في أوربا والمشرق العربي، وجسده من جهة أخرى نمط العيش المستوطنين الفرنسيين في المغرب، حيث ظهرت إبان هذه المرحلة تعبيرات أولى

[1] جليلة السمري المسألة النسائية في المغرب أفق التغيير ورهان التنمية، المؤتمر العالمي السابع عشر لمنتدى الفكر المعاصر حول دور المرأة المغربية في حركة التحرير وبناء الدولة الوطنية منشورات مؤسسة التيميمي للبحث العلمي والمعلومات ومؤسسة كونراد أديناور السلسلة الثالثة الحركة الوطنية التونسية والمغاربية رقم 13 ماي 2007.

[2] زهور حوتي، وأمينة مكدود، "الحركة النسائية بالمغرب وتكريس مفهوم المساواة بين الجنسين"، الدليل المغربي للاستراتيجية والعلاقات الدولية، 2012 ص:1178.

عن مصالح النساء، على شكل قطاعات حزبية، غير أن عملها قد تركز أساسا في النضال الوطني لمواجهة المستعمر الفرنسي، وفي العمل الخيري [1].

فمنذ الأربعينات من القرن الماضي حصل تحول في طبيعة الحضور النسائي وأشكال المقاومة النسائية، إذ أصبح يتنوع، ويتهيكل بكيفية منظمة في إطار أحزاب الحركة الوطنية، بمحاولات لإدماج النساء في التعليم، والتنظيم الحزبي، فعملت على تأسيس بعض التنظيمات النسائية اعتبرت هي الأولى من نوعها:

الفرع النسائي لحزب الاستقلال [2]: في 1944 تقدمت الحركة الوطنية المغربية بعريضة المطالبة بوثيقة الاستقلال، وبهذا الحدث، مرت إلى مرحلة ثانية، في نضالها بعدما كانت في السابق، تطالب بإصلاحات في ظل نظام الحماية، حيث عرفت الأزمات الاجتماعية تفاقما كبيرا في هذه المرحلة، انعكست أثاره على الفئات الفقيرة بالدرجة الأولى من أجل الصراع وزادت من حدته.

وفي ظل هذه الظروف، تأسس في صفوف حزب الاستقلال تنظيم تحت اسم "**الفرع النسائي لحزب الاستقلال**" [3]، لعبت نخبة من النساء، وعلى رأسها السيدة "مليكة الفاسي"، دورا بارزا في تأسيس هذا التنظيم، الذي بدأ على شكل خلايا حزبية خاصة بالعنصر النسوي، حيث إن مسألة الاختلاط لم تكن بعد أمرا مسموحا به، فعمل على استقطاب النساء من مختلف الشرائح الاجتماعية.

أخذ عمل التنظيم بعدا اجتماعيا بالدرجة الأولى، لهذا ركز على تعليم الفتيات والنساء من أعمار مختلفة، ونشر الوعي الوطني في صفوفهن، ومساعدة الفتيات اليتيمات والمنحدرات من أوساط اجتماعية فقيرة، على متابعة الدروس.

لعب الفرع النسائي لحزب الاستقلال دورا كبيرا في نشر الوعي السياسي في صفوف النساء وتشجيعهن على الانخراط في الحياة العامة وفي أسلاك التعليم من أجل تقوية تواجدهن في صفوف المقاومة خاصة أن خروج المرأة للتعليم لم يتم دون مقاومة سواء من طرف المحافظين أو من طرف السلطات الاستعمارية التي كانت تعتبر أن امرأة واعية تعني مجتمع ثائرا.

اتحاد نساء المغرب التابع للحزب الشيوعي: أدرك الحزب الشيوعي المغربي الذي كان يضم مغاربة وأوربيين منذ سنواته الأولى أهمية الاهتمام بأوضاع المرأة، لذلك عمل على خلق تنظيم للنساء عقد مؤتمره الأول في 24 سبتمبر1944، وقد أراد أن يجعل منه

---

[1] نعيمة بن واكريم، "تقرير بحثي حول تجربة الحركة النسائية المغربية"، المناصرة والأبحاث والسياسات العامة في مجال حقوق الإنسان – دراسة حالة المغرب، معهد السياسات بالجامعة الأمريكية في بيروت معهد الصفري للمجتمع المدني والمواطنة، ص: 2.

[2] حزب الشورى والاستقلال: حزب سياسي مغربي أسسه محمد بن الحسن الوزاني سنة 1946، قاوم الوجود الفرنسي في المغرب، مما تسبب نفي جل أعضاء المكتب الحزب وإلقاء القبض على الكثير من الباقين منهم. ومن مميزات هذا الحزب تفرده في إعطاء البعد المجتمعي العام لنضاله التحرري والسياسي، ويعود الفضل في ذلك التوجه إلى مؤسسه الليبرالي. فمحمد بن الحسن الوزاني، هو قائد سياسي كان يمثل نقيضه الزعيم علال الفاسي، زعيم حزب الاستقلال والذي كان ذا توجه سلفي، من حيث التكوين الثقافي والرؤية السياسية، فالأخير أحد خريجي جامعة القرويين، بينما كان الوزاني، ذا خلفية قانونية مشبعة بقيم الثقافة الغربية الفرنكوفونية، حيث درس في الجامعات الفرنسية، وأتقن لغة أهلها وصار يكتب فيها في الصحافة.

– حزب الاستقلال: ارتبط ظهوره بمقاومة المغاربة للاستعمار الفرنسي، وكان يعرف في البداية بكتلة العمل الوطني.

[3] تأسس خلال الأربعينيات في خضم نضال الحركة الوطنية من أجل مقاومة الحماية اتخذ شكل فرع نسائي وفق النهج التنظيمي لبقية خلايا حزب الاستقلال.

إطارا واسعا تنتظم فيه النساء من أجل تفتحهن والتعبير عن مطامحهن... وفي ذلك تكمن أصالة هذا التنظيم الذي يسمى "**اتحاد نساء المغرب**"، أدركت عضوات التنظيم منذ الانطلاقة أهمية الجانب المطلبي، وضرورة رفض التصرفات ذات الطابع الأبوي باعتبارها تشكل خطرا على النهوض بأوضاع المرأة فعملن على توسيع قاعدته، كان الاتحاد يضم نساء يهوديات ومسيحيات، لكنه كان يركز اهتمامه على استقطاب نساء مسلمات، تجنبا لتهمة الكفر التي كانت تنسب لأعضائه، عمل على نشر الوعي الوطني في صفوف عضواته، وقد ساهمت جريدته الشهرية "**نساء المغرب**"، في القيام بهذا الدور لم يهمل اتحاد نساء المغرب الأعمال الاجتماعية، فعمل على خلق رياض للأطفال ومساعدة المحرومين منهم، ولجان ربات البيوت لمحاربة السوق السوداء، كظاهرة تفشت بقوة في أوساط الأربعينات، خاصة سنة المجاعة، والتي كانت تحرم عددا من الأسر من الحصول على المواد الغذائية للتخفيف من حدة المشاكل المرتبطة، بذلك خلق الاتحاد لجان لمحاربة الفقر، عملت على توزيع وجبات غذائية في معظم أحياء المدن، خاصة الدار البيضاء، في نفس السنة نظمت تظاهرات حاشدة أمام المصالح البلدية، احتجاجا على هذا الوضع. توقف هذا التنظيم عن العمل قبل الاستقلال، نظرا إلى العقوبات التي واجهها اعتناقه الشيوعية [1].

جمعية أخوات الصفا التابعة لحزب الشورى[2]: تأسست جمعية "**أخوات الصفا**" في أحضان حزب الشورى والاستقلال، كحزب ولد من قلب الحركة القومية الاستقلالية، عام 1946، عرف بتوجهه الليبرالي، كانت للحزب جريدة يومية باسم " **الرأي العام**"، استغلت الجمعية صفحاتها لنشر مقالات عضواتها، من أجل تشجيعهن على الكتابة والنشر، وقد كان الحزب يراهن على الجانب التحسيسي، من أجل توعية القارئ بأهمية الكفاح من أجل الاستقلال، وتنوير الرأي العام، كان الحزب يعتبر أن الرأي العام، ليس اسم جريدة فحسب، بل هدف يجب تحقيقه، من خلال الدور الذي تلعبه الصحافة في تنوير الرأي العام يقول زعيم الحزب: "**الرأي العام في عصر الحرية والديمقراطية معنوية رهيبة يخشاها الناس، وتحسب لها الحكومات ألف حساب... وليس الرأي العام الواحد في سائر الأمم، بل إنه يتفاوت فيها بحسب درجتها في الرقي بالعلم والتربية والنظام، فبقدر ما تكثر الشخصيات القوية الحرة والمستقلة في المجتمع، يقوي رأي الجماعة ويعظم شأنه ويضخم أثره**" [3].

كان جل أعضاء الحزب يؤمنون بضرورة تغيير وضعية المرأة، حتى يتسنى لها القيام بدورها التربوي والاجتماعي على أحسن وجه، لذلك، دافعوا عن تعليمها وتحريرها وعن ضرورة تجاوز حالة الضعف والجهل التي كانت تحيط بها، كان مُحَمَّد بن الحسن الوزاني يؤمن بأن المرأة شريك الرجل في الحياة الاجتماعية، وأن نهضة الأمة برجالها ونسائها لا بفريق من أعضائها دون فريق...، لأن كل نهضة تقوم على الرجل دون المرأة، إنما هي نصف نهضة، إضافة إلى أن أعضاء الحزب، كانوا يربطون القناعات بالممارسة، فكانوا

[1] أسماء بنعدادة، "المرأة والسياسة، دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية"، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، سلسلة أطروحات 2_الطبعة دجنبر 2012 ص: 202_203.

[2] تأسست هذه الجمعية سنة 1946، واستمرت تتنامى وتتوسع طيلة الأربعينيات والخمسينيات والستينيات. نظمت خلالها عدة مؤتمرات تناولت بالأساس قضايا المرأة.

[3] العمراني عبد الحي حسن، "أبطال الوطنية عن حياة مُحَمَّد بن الحسن الوزاني وتاريخ الحركة الوطنية"، الكتاب الأول، طبعة 1996، ص:95.

يشجعون بناتهم وزوجاتهم، والمرأة بصفة عامة، على الانخراط في العمل السياسي، وتحمل المسؤولية، مما جعلهم يساعدون نساء الحزب على تأسيس الجمعية، ويقدمون الدعم الكامل لها [1].

ويمكن إجمالي أهداف ومقاصد "**جمعية أخوات الصفا**" في ما يلي:

- الكفاح من أجل تحسين الأحوال الاجتماعية والأخلاقية لجميع النساء المغربيات؛
- حفظ كيان المرأة في بناء صرح وطني؛
- تمتيع النساء بسائر الحقوق الديمقراطية؛
- رفع رأس المرأة المغربية عاليا بين نساء العالم المتمدن.

فمن أجل الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف، وتأثير في القرار العمومي، نشطت عضوات الجمعية على المستوى النظري، وعلى مستوى الممارسة والعمل [2].

كان أول ما قامت به جمعية أخوات الصفا، هو الدعوة إلى تعليم الفتاة في المدارس النسوية، ليقوم برنامجها على الدعوة إلى عدم الاختلاط بين الجنسين وإعادة النظر في مسألة الطلاق، تحريم الزواج المبكر، وعند انعقاد مؤتمرها الثاني سنة 1948، أعلنت جملة من المطالب، من قبيل إلغاء تعدد الزوجات، إلا في حالة الضرورة القصوى والتنظيم القضائي للطلاق، حفاظا على توازن العائلات، ومنع الزواج ما قبل سن السادسة عشر، علاوة على دعوتها لمحاربة الإجهاض، والدعارة، وجنوح الأحداث والقاصرين والاختلالات الأسرية [3]، وهكذا كانت الأدبيات الإسلامية، بارزة في جمعية أخوات الصفا، من مثل محاربة الرذيلة، تنظيم الإسعاف الاجتماعي، وهذه التجربة لم تعمر طويلا، لتقبر في مهدها، وما كان لها أن تعمر، وهي تطالب بما تطالب به في تلك المرحلة من تاريخ المغرب.

يتضح من خلال هذه الإرهاصات الأولى للحركة النسائية بالمغرب، أن المرأة المغربية كانت دائما في قلب الأحداث التي عاشها المجتمع المغربي، رغم القيود التي كانت تكبلها باسم التقاليد والأعراف والدين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن المرأة المغربية، كانت دائمة واعية بضرورة تغيير وضعها الاجتماعي والاقتصادي، وكذا السياسي.

لكن العقليات السائدة الرافضة لتحرر المرأة لم تجعل من قضية المرأة قضية مركزية، وبالتالي، من بين القضايا التي يمكن تأجيلها في هذه الفترة، لينصب الاهتمام على مقاومة الاستعمار فقط، لكن هذا التأجيل، سيطول التعاطي مع المرأة المغربية منذ الاضطهاد والحيف واللامساواة لعقود طويلة، ليطال النسيان ملفها المطلبي، الذي صاغت بوادره الأولى جمعية أخوات الصفا.

الفرع الثاني: مرحلة ما بعد الاستقلال

---

[1] أسماء بنعدادة، "المرأة والسياسة، دراسة سوسيولوجية للقطاعات النسائية الحزبية"، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، سلسلة أطروحات 2_الطبعة دجنبر 2012 ص: 202_203.

[2] محمد معروف الدلالي، أخوات الصفا تنظيم نسائي رائد في تاريخ الحركة الوطنية، مجلة أمل للتاريخ والثقافة والمجتمع، العدد مزدوج 14_13، 1988، ص: 181.

[3] - Cf. Zakiya Daoud féminisme et politique au Magherib 1930_1991.p248.

إذا كان النضال الوطني من أجل الاستقلال قد حال دون بروز القضية النسائية كقضية اجتماعية ذات بعد استراتيجي في هذه المرحلة، فإن بناء المغرب بعد الاستقلال جعل منها قضية جزئية أمام ما هو أكبر، وهو تأسيس السلطة ومأسستها. وهكذا بدأ العمل النسائي يعرف بعض التراجع مباشرة بعد الاستقلال بسبب بعض المحاولات التي أرادات أن تختزله في الجانب الاجتماعي، حتى لا يكون له بعد آخر. خاصة وأن بعض النساء المنتميات لبعض الأحزاب، بدأن يطرحن بحدة وضع المرأة في المغرب، ما بعد الاستقلال، ويربطن بين الدور الذي لعبته في المعركة الوطنية، وبين الحقوق الإنسانية سياسية كانت، أم اقتصادية، أم مدنية، أم قانونية، ولكن بالنظر لقلة الأصوات النسائية وبالنظر لطبيعة هذه المرحلة، التي عرفت مجموعة من التناقضات السياسية والصراعات فقد توارت القضية النسائية في غفلة الساسة وأصحاب القرار، الذين نسوا، أو تناسوا أن المجتمع لن يسعى، إلا بسواعد كل أبنائه رجالا ونساء، وأن القضية المجتمعية، قضية كلية لا يمكن تجزيئها، أو إرجاؤها إلى حين أخر، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بقضية تهم نصف المجتمع المرأة [1].

أولا: مرحلة الخمسينيات حتى منتصف السبعينات.

لقد عرف العمل النسائي خلال السنوات الأولى من الاستقلال بعض التراجع فالاستقلال لم يغير أي شيء في القوانين السابقة، سواء تلك التي وضعها المستعمر، أو تلك التي وضعها المجتمع المغربي لتنظيم العلاقات الأسرية، انطلاقا من مرجعية دينية أو من الأعراف والتقاليد المتعارف عليها، ولعل أبرز دليل على ذلك هو الكيفية التي صدرت بها مدونة الأحوال الشخصية الأولى سنة 1958، هذه المدونة التي أرادت أن تزج بالمجتمع المغربي في مستنقع الجمود والركود، واللامساواة، هي التي ستكون وراء انطلاق الحركة النسائية فيما بعد، لتطالب بالمساواة ورفع الوصايا على المرأة باعتبارها إنسانا يجب أن يتمتع بحقوقه الانسانية.

لقد لعب رؤساء المحاكم، ورجال القانون، دورا مهما في طرح المشاكل التي خلقتها بنود تطبيق مدونة الأحوال الشخصية في هذه المرحلة، كما النساء داخل الأحزاب أو في التنظيمات النسائية النشيطة، دورا رياديا في تحريك قضية النساء، كما ساهم بعض المناضلين التقدميين في دعم النضال النسائي، من أجل المساواة في إطار الكتابات أو جعل هذا النضال في إطار حركة نسائية قوية، ذات استراتيجية واضحة، وأساليب عمل تمكن النساء من انتزاع حقوقهن كاملة.

هكذا، وفي بداية الستينات بدأ النضال النسائي يشق طريقه نحو اتضاح معالمه التنظيمية، خاصة فيما يتعلق بتعديل مدونة الأحوال الشخصية، في إطار المطلب الجوهري، وهو المساواة بين الرجال والنساء، وهذا هو ما اتضح عند تأسيس" **الاتحاد التقدمي النسائي**" [2]، سنة 1962 والذي عبأ النساء للمشاركة في مسيرة ضخمة في شوارع الدار البيضاء في فاتح مايو بمناسبة عيد الشغل. وكانت هذه أول مرة تصاغ فيها شعارات، تطالب بالمساواة على لافتات سارت وراءها أعداد هائلة من النساء، بمختلف انتماءاتهن الاجتماعية، والاقتصادية، وكذا بمختلف الفئات العمرية.

[1] زهور حوتي، وأمينة مكرود، مرجع سابق، ص:1180.

[2] الاتحاد التقدمي للنساء المغربيات، اجتمعت من كافة أنحاء المغرب نساء منتدبات من المؤتمرات الإقليمية للاتحاد المغربي للشغل، لتأسيس الاتحاد التقدمي للنساء المغربيات، الناشئ من أجل تعزيز إرادة النساء في الانخراط في معركة الشعب برمته، ولتوقهن إلى العدالة والديمقراطية والحرية والاعتراف بمكانتهن العادلة في الأمة.

لكن بحلول سنة 1965، وعلى أثر الأحداث السياسية التي عاشها المغرب وعلى مدى عشر سنوات أخرى، سيعرف النضال النسائي ومعه ملفه المطلبي، انتكاسة جديدة وجمودا كبيرا، رغم كل المشاكل التي ستعيشها الأسرة المغربية بسب الطلاق الأحادي وتزويج الفتيات القاصرات، والطرد من بيت الزوجية، والحرمان من النفقة والحضانة واللائحة طويلة من المشاكل التي عانت منها المرأة في غياب قانون منصف وعادل إضافة إلى الفقر والتهميش الاقتصادي الممارس في حقها.

ومع بداية السبعينات، صارت النخبة النسائية بالمغرب العربي منشغلة بوضعها داخل المجتمع، وترى ضرورة التفاوض حول موقعها ودورها داخله، لقد بدأت أيضا في خلق فضاء مشاركتها الخاص، سواء كن منعزلات، أو مندرجات في شعب نسائية تابعة للأحزاب السياسية أو منضمات في جمعيات [1].

ولهذا كان علينا إذن، أن ننتظر سنة 1975، لتعود الحركة النسائية لنضالها وتحريك ملفها المطلبي، حيث ستنكب المناضلات على مدونة الأحوال الشخصية للمطالبة بالتعديل، وجعل مقتضياتها تستجيب لمطلب المساواة بين الرجال والنساء، وهكذا، تم التركيز على خمس نقط أساسية.

- منع تعدد الزوجات علما أن هذا المطلب كان مطروحا منذ سنة 1947 من طرف جمعية أخوات الصفا؛
- منع الطلاق الفردي ليصبح عن طريق القضاء؛
- رفع الولاية عن المرأة الراشدة،
- موضوع النفقة وموضوع الحضانة.

وكانت هذه هي المطالب التي سطرها القطاع النسائي الاتحادي في إطار التهييئ للمؤتمر الاشتراكي في شهر يناير 1975، ليصادق عليها المؤتمر، وتتم صياغته في شكل ملف مطلبي من خلال ورشات العمل التي نظمها القطاع النسائي في بداية 1976.

وقد تزامن هدا الوضع في المغرب، مع التغيرات التي عرفها الملف النسائي في العالم، خاصة بعد المؤتمر الأول للمرأة في ميكسيكو 1975، والذي افتتح بملاحظة هامة وهي أن النساء خارج صيرورة التنمية، لذا يجب إدماجهن في التنمية، وهكذا ساهمت النقاشات حول مدونة الأحوال الشخصية من جهة، والتغيرات التي عرفها ملف الحركة النسائية فيما يخص المساواة والإنصاف، في ظهور العديد من الأشكال التنظيمية واللجن والأندية الخاصة بالمرأة، في الجمعيات الثقافية، والنقابات، والجمعيات التربوية والحقوقية التي حاولت بكل جهد، أن تتلمس طريقها، ورغم كل المعيقات لتنتزع مكاسب المرأة المغربية [2].

على الرغم من تعبئة النساء، ومساهمة العديد منهن في بناء الدولة بعد الاستقلال فإن المسألة النسائية إبان هذه المرحلة، ظلت مسألة جزئية ومفصلية لإشكالية بناء الدولة وتأسيس السلطة ومؤسساتها، باعتبار أن التعاقدات بين الأطراف السياسية، منذ مرحلة الكفاح الوطني، ارتبطت أساسا بأفق الاستقلال، ولم تطرح الأسئلة الكبرى المرتبطة به حول نوع النظام السياسي المرتقب، وطبيعة

[1] عائشة بلعربي، "الحركة الجمعوية النسائية بالمغرب"، تأكيد مواطنة النساء تحت إشراف عبد الله حمودي في مكتب مجمع حول وعي المجتمع المدني بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي دار توبقال. الطبعة الأولى 1998 ص:115.

[2] زهور حوتي، وأمينة مكرود، مرجع سابق، ص: 1182.

السلطة، وكيفية معالجة الاختلالات الاجتماعية، وما إلى ذلك من القضايا المفصلية، ولربما كان في تقرير هذه الأطراف أن استرداد السيادة كفيل بفتح الباب أمام مقاربة ناجعة لمثل هذه الأسئلة [1].

ثانيا: مرحلة الثمانينات حتى مطلع العشرية الأولى من القرن 21.

حقيقة، إذا أردنا أن نفهم الأصل الحقيقي للحركة النسائية، وتطورها الحالي علينا العودة إلى الثمانينات من القرن الماضي، هذه الفترة التي تميزت بمناخ سياسي وثقافي خاص، سواء على المستوى الداخلي، أو الخارجي، فعلى المستوى الداخلي، عرف المغرب مرحلة اقتصادية واجتماعية صعبة، نتيجة سياسة التقويم الهيكلي التي فرضت على المغرب، مما زاد من حدة الفقر في أوساط المغاربة على رأسهم النساء.

أما على المستوى الخارجي، فقد ازداد الوعي بحقوقها والمطالبة بمبدأ المساواة بينها وبين الرجل خاصة بعد المؤتمر الثاني للمرأة كوبنهاجن 1980، ومؤتمر المرأة الثالث بنيوربي 1985، ففي هذه الفترة شرعت المنظمات النسائية في التفكير في الاستقلال بقضيتها والسعي إلى صياغة استراتيجية نضالية، كفيلة بجعل موضوع تحرر المرأة والنهوض بها، قضية مجتمعية لا تقل أهمية عن قضايا الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان ، خاصة أن النساء المغربيات في سنوات الثمانينات، بحثن عن انفتاح أكبر عن العالم، وعن اهتمام أوسع داخل المجتمع، على هذا النحو، يمكن أن نعاين إرادة مؤكدة للنساء في خلق فضائهن الخاص، في إعادة تأويل اندماجهن داخل حقول مستثمرة بشكل تقليدي من طرف الرجال، وفي أن يصرن بالإجمال مستقلات في اختياراتهن وقراراتهن، وهو ما قاد إلى ترقي الخطاب النسائي حول المرأة، التزام النساء بالمطالبة بحقوقهن وتحسين شروط حياتهن [2]، وبالنظر إلى التراكم الذي أفرزه تطور الحركة النسائية المغربية لبداية الثمانينات، إذ كانت بمثابة مدرسة لتكوين الأطر النسائية في مجال الملف النسائي، واستراتيجيات العمل، والمرافعة، وأغلب المناضلات النسائيات اللواتي كن يعملن في القطاعات النسائية لمختلف الأحزاب الديمقراطية، ساهمن في خلق أندية نسائية [3]، ولجان المرأة في العديد من الجمعيات الثقافية والحقوقية والشبابية، هذه التي كان لها دور كبير في

---

[1] محمد مالكي، "كفاح الحركة النسائية يتوج بإصدار مدونة الأسرة _ المغرب وورقة حول تقرير التنمية الإنسانية 2004، ص: 7.

[2] عائشة بلعربي مرجع سابق ص 115.

[3] تم تأسيس هذه الأندية النسائية سنة 1983 من قبل فعاليات نسائية تطمح بإنشاء إطار نسائي غير مختلط ومستقل عن الأحزاب السياسية. وتتوفر على هامش من الاستقلالية في العمل على قضايا المرأة التي لطالما افتقدتها النساء، حيث كن يعملن في إطار المنظمات الطلابية والجمعيات الثقافية والحقوقية، بالإضافة إلى ذلك، لم يكن العمل في إطار للأندية يتطلب إمكانيات مادية من أية جهة سياسية كانت أو نقابية، كما هو الحال بالنسبة لمبادرات نسائية شهدتها الساحة آنذاك وهكذا تم تأسيس 13 ناديا نسائيا، وتمركزت هذه النوادي في كل من الرباط والدار البيضاء.

مجالات العمل:

– محو الأمية وتأمين بيئة صحية وقانونية بهدف تحقيق التواصل مع النساء بمختلف انتماءاتهن لاجتماعية وتوطيد العلاقات الاجتماعية معهن لتطوير وعيهن النسائي.

– إنجاز الدراسة وتنظيم الندوات من أجل تقريب قضايا المرأة إلى النساء المستفيدات من دروس محاربة الأمية من جهة. وتحقيق تراكم معرفي حول واقع النساء في المغرب وإشعاع الثقافي يضمن تجاوز التعامل المناسباتي مع قضية المرأة من جهة أخرى.

انتهت هذه التجربة في نهاية الثمانينات لعدم قدرة هذه المجموعات الصغيرة على استيعاب الأهداف الكبرى التي طمحت لتحقيقها ولمواجهتها عدة عراقيل من طرف إدارة دور الشباب. كما أن واقع التضييق على الحريات العامة في الثمانينات قد أثر عليها بشدة نظرا لوصاية إدارة دور الشباب عليها.

الإشعاع، وابتكار أساليب جديدة في مجال العمل النسائي، كما أن أغلب الأطر، التي تكونت في مدرسة القطاعات النسائية الحزبية، كانت العمود الفقري لتأسيس الجمعيات النسائية في بداية الثمانينات والتسعينات.

لكن هناك جانب سلبي طبع هذه التجربة، من محاولات الأحزاب تذويب القضية النسائية في النضال السياسي العام، وعدم الاعتراف اللازم بخصوصيتها، ومحاولات الاحتواء، واستغلال القضية النسائية لفائدة أهداف سياسية تمليها الظرفية السياسية وصعوبة فرض النسائيات للحد الأقصى لمطالبهن من داخل برامج الأحزاب السياسية ومعاناة المناضلات النسائيات من الحصار من طرف العقليات الرجولية داخل الأحزاب وسحب الأحزاب لمذكرة المطالب النسائية التي قدمت إلى البرلمان في بداية الثمانينات بفعل هجوم الإسلاميين، والذي كان بمثابة النقطة التي أفاضت الكأس في علاقة الأحزاب السياسية بالملف النسائي.

وخلال هذه الفترة بدأت تظهر بوادر القناعة لدى النسائيات لتأسيس حركة نسائية مستقلة [1]، إلى جانب الجمعيات ذات الطابع الخيري والاجتماعي، وهي جمعيات وإن كانت تختلف من حيث الشكل، وحجم الفعل، ومن حيث الخطاب. غير أنها تمتلك العديد من النقاط المشتركة، يهدف معظمها إلى تحقيق المساواة بين الجنسين على مستوى التشريع والعلاقات الاجتماعية والقضاء على مختلف مظاهر التميز ضد المرأة، كما أن معظمها لم يكتسب الاستقلالية عن الفعل السياسي والحزبي إلا عبر مراحل، وبالتالي كان أول ظهور من طرف جمعية نسائية سنة 1985، وهي الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، تلاها اتحاد العمل النسائي سنة 1987، ليليها بعد ذلك تأسيس الجمعية المغربية لحقوق النساء 1992، والرابطة الديمقراطية لحقوق النساء 1993، وانطلاقا من منتصف التسعينات، ارتفعت سرعة تواتر تأسيس الجمعيات وطنيا ومحليا، وأدت إلى تنوع في تعبيراتها وروافدها [2]، بحيث نجد أن هذه الجمعيات في سنوات الثمانينات لم تمنع من الإشارة إلى انتماءاتها الحزبية: القانون الأساسي آنذاك لاتحاد العمل، كمثال أكد على أن الاتحاد أسس بمبادرة من منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، لكن رغم ذلك، فقد ساهمت الجمعيات التي تأسست في تلك الفترة في خلق ديناميكية كبيرة وايجابية، عن طريق تبني خطط عمل ميدانية، من أجل نشر الوعي بالقضية النسائية تمثلت في دروس محاربة الأمية، الأبحاث الميدانية، محاولة تشكيل قاعدة نسائية جمعت بين المثقفات، العاملات ربات البيوت...، والتركيز على الجانب الإعلامي، جريدة 8 مارس [3]، مجلة أمل وغيرها كانت منبرا للنقاش، والدراسات، ونشر الأبحاث الميدانية، الشهادات عن العنف الذي تتعرض له النساء في ظل القوانين التمييزية المجحفة، اعتماد استراتيجية الدراسات السوسيولوجية والنفسية، والانكباب على فتح باب الاجتهاد الديني، وكان اعتماد الجمعيات النسائية في ذلك الوقت على العمل التطوعي كما لم تكن لديها الإمكانيات المادية والمقرات مما حد من استقلاليتها، إضافة إلى أن الظرفية السياسية التي اتسمت بالاعتقالات والمضايقات، لعبت دورا في تأخير

[1] نجاة ايخيش، "تاريخ الحركة النسائية بالمغرب معطيات وتحليل"، مجلة أمل التاريخ، الثقافة، المجتمع. العدد 40_39، السنة 20_ 2012، ص:12-13.

[2] نعيمة بن واكريم، "تجربة الحركة النسائية المغربية" مرجع سابق.

[3] صدر أول عدد من جريدة 8 مارس بداية شهر نوفمبر 1983، بمبادرة من مناضلات ينتمين إلى منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، لم يكن هاجس المؤسسات في هذه التجربة الصحفية الفريدة آنذاك الربح المادي، أو ممارسة العمل الصحفي، بل كانت الغاية من تأسيس هذه الصحيفة خلق منبر إعلامي، يعانق قضايا المرأة المغربية والعربية، والإسهام بحسب ما جاء في افتتاحية العدد الأول من هذه الجريدة "... في إنضاج الشروط لإنتاج حركة نسائية جماهيرية ديمقراطية تقدمية...".

العديد من المشاريع الخاصة بالمرافعة من أجل تغيير القوانين المجحفة في حق المرأة، حيث كانت بداية التسعينات بدايات تشكل حركة نسائية مستقلة عن الأحزاب السياسية، فرضتها عوامل منها نشأة جمعيات جديدة على خلفية الاستقلالية التامة عن الأحزاب في برامجها، أشكال وأساليب عملها، تمويلاتها وتقييمها لظرفية وتوقيت التصعيد، أو عدمه في كل ما له علاقة بالمرافعة والضغط من أجل انتزاع مكاسب لفائدة النساء...، وقد عمدت الحركة النسائية في هذه المرحلة إلى تبني استراتيجية الجمع بين العمل والحشد الجماهيري، لكسب قاعدة جماهيرية ضاغطة والمرافعة من أجل التغيير، وبفعل تلك العوامل مجتمعة استطاعت الحركة النسائية أن تكتسب زخم كبير لتصنع قوة اقتراحية لا يستهان بها، وانتقلت أيضا إلى تبني استراتيجية التنسيق وتوحيد الصفوف، لغرض الحوار حول ملفها المطلبي، الذي تركز أساسا حول مدونة الأحوال الشخصية [1].

يتميز الجيل الجديد من هذه الجمعيات، بمقاربته النوعية لموضوع المرأة والمسألة النسائية، فعلى الرغم من انتسابها إلى الأحزاب الديمقراطية، لم تتردد في التشديد على أن قضية المرأة لم تعد كما كانت، جزئية أو تفصيلا في انشغالات الأحزاب واهتمامها، بل وجب أن تصبح قضية مفصلية، لا تقل أهمية عن قضايا الديمقراطية، والتنمية وحقوق الإنسان، الأمر الذي يسهل استنتاجه من وثائقها التأسيسية والتنظيمية، ومقررات مؤتمراتها، ومن ثنايا كتابتها الصحفية.

فإذا كان لهذا التوجه النوعي في مقاربة المسألة النسائية، دور مركزي في صقل وعي النساء وإعادة تأسيسه على خطاب يروم امتلاك المرأة لقضيتها، فإن للتغيرات التي طالت النسق السياسي المغربي، تأثيرا مقررا في تعميق روح هذا الوعي واتساع دائرته لقد دخل المغرب مع مستهل عقد التسعينات مسلسل التوافق حول الإصلاحات الدستورية والسياسية، كانت نتيجتها ثلاث مراجعات دستورية سنوات 92 و95 و96، وثلاث تجارب انتخابية تشريعية أعوام 93 و97 و2002، وحكومة مشكلة في عمومها من نخبة ظلت في المعارضة قرابة أربعين سنة، أي ما سمي وقتئذ بحكومة التناوب التوافقي، برئاسة السيد عبد الرحمان اليوسفي (1998)، فالجدير بالإشارة، أن من ثمرات الإصلاح انطواء ديباجة الدستور المراجع في 4 شتنبر 1992، على تنصيص يقضي ب "**تشبث المغرب بالمبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا**"، مما فتح دينامية إصدار العديد من النصوص، وإحداث الكثير من المؤسسات ذات الصلة [2]، إضافة إلى تصديق المغرب على مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات ذات الشأن، فهكذا أتاح مناخ الانفتاح فرصة اندفاع الحركة النسائية في اتجاه تعميق مطالبها، بالارتكاز على ديباجة الدستور والالتزامات المتولدة عنها[3].

من خلاله يتضح ان الحركة النسائية المغربية حركة فكرية واجتماعية ذات امتداد تاريخي عريق وهذا ما لمسناه من خلال وقوفنا على المراحل التاريخية التي مرت منها الحركة في إطار تشكلها والتي تراوحت بين المد والجزر خلال الفترة المتفرعة بين ما قبل الاستقلال وما بعد الاستقلال، وخاصة فترة التسعينات التي بادرت فيها الجمعيات النسائية المغربية من تصدر واجهة المشهد

[1] نجاة ايخيش، "تاريخ الحرمة النسائية بالمغرب معطيات وتحليل"، مجلة أمل التاريخ، الثقافة، المجتمع. العدد 40_39، السنة 20_ 2012، ص:12-13.

[2] من قبيل وزارة حقوق الإنسان، والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، والمحاكم الإدارية.

[3] المُحَمَّد مالكي، مرجع سابق، ص: 160.

السياسي والاجتماعي بالمغرب ودفعت الدولة إلى اعادة التفكير بقضية المرأة من خلال تبني لغة المساواة والانصاف وتكافؤ الفرص بين الجنسين.

جمعيات المجتمع المدني في ظهير الحريات العامة ودساتير المملكة المغربية: الثابت والمتحول

Civil Society Associations in the Public Liberties Decree and the Morocco Constitutions : The Constant and the Variable

Hayat Fakhour حياة فخور

دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية

جامعة الحسن الأول بسطات

Bouchra Errossafi بوشرة الرصافي

باحثة في سلك الدكتوراه

كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة الحسن الأول سطات

ملخص:

يندرج حق تأسيس الجمعيات ضمن الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها دوليا، باعتبارها مصفوفة حقوق الإنسان التي لا يمكن التنازل عنها أو حتى الاستغناء عليها، كما تصنف بالمغرب ضمن مجال الحريات العامة. لقد حظيت جمعيات المجتمع المدني طيلة مسار بناء دولة ما بعد الاستقلال باعتراف قانوني، تجلى ذلك من خلال الإقرار بها ككيانات وهيئات تمارس مجموعة من الأدوار إلى جانب الفاعلين الرسميين، بالرغم من علاقة الجزر والمد التي كانت ولا زالت تطبع علاقة الدولة بالجمعيات المجتمع المدني.

ويعتبر هذا الاعتراف التجربة الدستورية المغربية شرطا أساسيا من شروط قيام الديمقراطية، ولذلك ظل النقاش والسجال حولها مفتوحا في الساحة السياسية المغربية منذ إقرار ظهير الحريات العامة وعبر التجربة الدستورية من دستور 1962 إلى دستور 2011، وقد عملت هاته الدساتير على الإقرار بها وإن كان ذلك يتفاوت حسب كل تجربة على حدة. يحيلنا هذا الأمر إلى التساؤل عن: ماهية الثوابت والمتحولات التي عرفها الحق في تأسيس الجمعيات منذ إقرار ظهير الحريات العامة إلى دستور 2011 وما تلاه من تشريعات؟

كلمات مفاتيح: جمعيات المجتمع المدني– ظهير الحريات العامة– دساتير المملكة– الثابت والمتحول

Abstract :

The right to establish associations is considered a civil and political right recognized internationally. In Morocco, associations are classified within the realm of public freedoms. Civil society associations have been legally recognized in Morocco since the country's independence, with successive constitutions